

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

مواصلة الاعتراضات تجاه المحاضرات

لقد أسلفنا حملاً صاحب المتنى تجاه المحقق الخوئي ملخصةً في نقطتين:

1. رفض عملية الانحلال العقلي إلى شتى الأوامر الضمنية.

2. و رفض داعوية الأمر الضمني للإبعاد.

فنتاجهم أن المحنور قد تبلور مجدداً، أي دعوة الأمر إلى نفسه إذ القصد يُعد جزءاً الواجب فلو استقبلنا داعوية الأمر الضمني لاستتبع دعوة الأمر الكلي إلى جزء متعلقه أي إلى نفسه، ففي الختام قد أنهى استشكاله قائلاً:

«و بالجملة: مما ذكرنا يظهر أن الأمر الضمني غير صالح للداعوية.

و عليه، فيتم المحنور المذبور (دعوة الأمر إلى نفسه) - و يندفع الإيراد (للمحقق الخوئي) - و حاصله: ان الأمر انما يتعلق ب المتعلقة ليكون داعياً إليه و باعثاً نحوه، فإذا كان داعي امثال الأمر نفسه جزءاً المتعلق كان الأمر به للدعوة إليه مستلزمً لأن يكون الشيء داعياً لداعوية نفسه، و بهذا التقريب يكون الإشكال أجيبياً عن عدم القدرة على الامثال و ان أمكن حمل عبارة الكفاية عليه و ربطه بعدم القدرة لعدم الأمر كما تقدم.

و المحصل: ان أخذ قصد الأمر في متعلق الأمر يستلزم داعوية الأمر لداعوية نفسه و هو محال، و هذا محنور تام يمنع من أخذ قصد الأمر في متعلق الأمر و لا يهم فيه كونه مراد الكفاية أو لا، فلاحظ.»[1]

صاحب المتنى قد استرجع المحنور - دعوة الأمر إلى نفسه - مجدداً إلا أن المحقق الاصفهاني قد حلَّ هذه المعضلة مسبقاً حيث قد شَعَّب وجود الأمر إلى شُعبَتَين: العلمي و الخارجي، وبالتالي، سيتلازم الأمر بوجوده العلمي مع قصده الذهني لا القصد بوجوده الخارجي - كي يتقدم المتأخر أو يدعو الأمر إلى نفسه - بل أمر المولى يُعدَّ عنصراً خارجياً، و لهذا حيث لا يتوقف عنصر ذهني - الحصة الخاصة - على وعاء خارجي - قصد المكلف للأمر الخارجي - وبالتالي قد نجينا من الدور أيضاً إذ تحقق «قصد الأمر» سيتوقف على قصده الخارجي بينما نفس «أمر المولى مع القصد» سيتوقف على وجوده العلمي - لا الخارجي كي يحدث الخُلف أو الدور - و من ثمَّ سيتساقط التكليف ضمن الوعاء الخارجي.»[2]

و في الوهلة الأولى قد خَضَعنا لِإجابتَه حيث قد صَحَّ داعوية الأمر إلى جزئه، إلا أنَّا قد استحضرنا آنذاك اعتراض المحقق العراقي، فقضينا على مقالة المحقق الاصفهاني أخيراً.»[3]

لقد أسلفنا استنكارنا تجاه حدوث «الانحلال» و أساس تحقق «الأوامر الضمنية» و قد أشار صاحب المنتقى أيضاً قائلاً:[4]

«إذا تبين ذلك: فيما أنَّ الظَّاهِرَ مِنْ كَلَامِ الْكَفَايَةِ هُوَ عَدْمُ ابْنَاسَطِ الْوَجُوبِ وَ انْحِلَالُهُ كَمَا يُشَيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: «وَ يَكُونُ تَعْلِقُهُ (الْأَمْر) بِكُلِّ (أَجْزَاءٍ) بِعِينِ تَعْلِقِهِ بِالكُلِّ (أَيْ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْأَجْزَاءِ كَالْقَصْدِ يُعَدُّ اسْتِقْلَالِيًّا أَيْضًا) [5] وَ إِنْ كَانَ هَذَا خَلَافُ التَّزَامِ الْمُحَقَّقِ الْأَصْفَهَانِيِّ [6] فَإِنَّهُ يُلْتَزِمُ بِانْحِلَالِ الْوَجُوبِ وَ ابْنَاسَطِهِ (وَفَقًا لِلْمُحَقَّقِ الْخَوَئِيِّ)».

وُبُرِّهِنَ عَلَى زَيْفِ الْانْحِلَالِ:

– أولاً: إِنَّا نَفِقَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَلَى تَكْثِيرِ الْأَوْامِرِ الضَّمِّنِيَّةِ – وَفَقًا لِلْمُنْتَقِى وَ أَسْتَانَنَا الْمُبَجلِ [7] – فَإِنَّ الْأَمْرَ الشَّرْعِيَّ يَسْتَبِطُ غَرْضًا مُسْتَقْلًا بَيْنَمَا لَا تَحْظَى الْأَجْزَاءُ بِمُفْرِدِهَا مُصْلَحَةً اسْتِقْلَالِيَّةَ، لَأَنَّهَا تُوازِنُ «الْمَرْكَبَاتُ الْأَرْتَبَاطِيَّةُ» حِيثُ لَا يُعْقَلُ تَحْلِيلُ أَجْزَائِهَا إِلَى أَوْامِرٍ ضَمِّنِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ بَنْوِيِّ لَوْ نَوَاهَا لَسْقَطَ التَّكْلِيفِ، كَلَّا.

وَقَدْ شَرَحَ ذَلِكَ صَاحِبُ الْمُنْتَقِى عَبْرِ تَبْيَانِ أَوْسَعِ قَائِلًا:

«فَالْأَمْرُ الضَّمِّنِيُّ إِنَّمَا يَصْلَحُ لِلْدَّاعِوَيْةِ إِذَا كَانَ لِمُوافِقَتِهِ أَثْرٌ مَرْغُوبٌ شَرِيعًا أَوْ عَقْلًا مِنْ تَحْصِيلِ مَثُوبَةٍ أَوْ دَفْعِ عَوْقَبَةٍ أَوْ حَصْولِ التَّقْرِبِ وَ نَحْوِهَا، إِمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمُوافِقَتِهِ أَثْرٌ بَلْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَثْارُ الَّتِي يَتَرَبَّعُ عَلَيْهَا مُوافِقَةً (لِلْأَمْرِ الضَّمِّنِيِّ) إِنَّمَا يَتَرَبَّعُ عَلَيْهَا مُوافِقَةً الْأَمْرِ بِالكُلِّ (الصَّلَاةِ) لَمْ يَكُنْ الْأَمْرُ الضَّمِّنِيُّ صَالِحًا لِلْدَّاعِوَيْةِ، وَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَإِنْ حَصُولُ الْأَمْتَنَالِ وَ الطَّاعَةِ وَ التَّوَابَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى مُوافِقَةِ الْأَمْرِ بِالْمَرْكَبِ وَ لَذَا لَا تَتَعَدَّ الطَّاعَةُ وَ الْمُعْصِيَةُ وَ لَا يَتَعَدَّ الْثَّوَابُ وَ الْعِقَابُ، بَلْ لَيْسَ هَنَاكَ إِلَّا إِطَاعَةٌ وَاحِدَةٌ وَ عَصِيَانٌ وَاحِدَ وَ ثَوَابٌ وَاحِدٌ وَ عِقَابٌ كَذَلِكَ تَرَبَّعُ عَلَى مُوافِقَةِ الْأَمْرِ بِالْمَرْكَبِ أَوْ مُخَالَفَتِهِ، وَ لَيْسَ لِمُوافِقَةِ الْأَمْرِ بِالْأَجْزَاءِ أَيْ أَثْرٌ مِنْ ذَلِكِ» [8]

– ثانِيًّا: إِنَّ الْأَمْرَ الضَّمِّنِيَّ الشَّرْعِيُّ – الَّذِي قَدْ ابْتَكَرَهُ الْمُحَقَّقُ الْعَرَابِيُّ بِدَائِيَّةً – يُضَادُ الْأَرْتَكَازَ تَامَّاً سِيَانَ الْعَرْفِيِّ وَ الْمُتَشَرِّعِيِّ، حِيثُ إِنَّ الْأَمْرَ الْكُلِّيَّ الْاسْتِقْلَالِيُّ لِلْمَوْلَى قَدْ انْصَبَّ عَرْفًا عَلَى الْمَرْكَبِ بِالْتَّحْدِيدِ، فَلَا يَحِقُّ لَهُ أَنْ يَنْوِي الْأَوْامِرِ الضَّمِّنِيَّةِ الْجَزِئِيَّةِ بِلَيْتَوْجِبَ عَرْفًا تَنْفِيذُ نَفْسِ أَمْرِ الْمَوْلَى الْكُلِّيِّ.

– ثالِثًا: نَسْتَوْرِدُ نَقْصَةً حَاسِمَةً تَجَاهَ الْمُحَقَّقِينَ الْخَوَئِيِّ وَ الْعَرَابِيِّ: لَوْ أَدَى الرَّكُوعُ بِالْقَصْدِ الضَّمِّنِيِّ دُونَ الْكُلِّيِّ لِأَبْطَلَتِ الْصَّلَاةُ جَزَمًا إِذْ سِيرَةُ الْمُتَشَرِّعَةِ الْعَمَلِيَّةِ تَأْبِيَ هَذَا الْقَصْدَ فَلَا يَنْوِيُونَ الْعِبَادَةَ بِهَذَا الْأَسْلُوبِ أَسَاسًا بَلْ يَنْتَهُونَ إِلَى الْأَمْرِ الْكُلِّيِّ الْاسْتِقْلَالِيِّ فَحَسْبُ، وَ هَذِهِ السِّيَرَةُ الدَّارِجَةُ سَتَسْتَكْشِفُ بِأَنَّا لَا نَمْتَلِكُ قَصْدًا ضَمِّنِيًّا لِتَأْدِيَةِ الْعِبَادَةِ، فَعَلَى مِنْوَالِهِ، بَيْنَمَا عَلَى الْمُحَقَّقِ الْخَوَئِيِّ أَنْ يَلْتَزِمَ بِتَمَامِيَّةِ الْعِبَادَةِ عَبْرِ الْقَصْدِ الضَّمِّنِيِّ.

– رابِعًا: أَسَاسًا لَوْ تَسْلَمْنَا سَلَامَةً «الْانْحِلَالُ إِلَى الْأَوْامِرِ الضَّمِّنِيَّةِ» فَقُصَارِيَ الْقَضِيَّةِ أَنْ نَعْدَهَا أَوْامِرٌ تَبْعِيَةً طَوْلِيَّةً بِبِرْكَةِ الْانْحِلَالِ الْعَقْلِيِّ – لَا الشَّرْعِيِّ – إِنَّ الْقُوَّةَ الْعَقْلِيَّةَ سَتُحَلِّ الْأَمْرَ الْكُلِّيَّ إِلَى جُزَيَّاتٍ تَابِعَةٍ لِلْكُلِّ – لَا أَنَّهَا تُولِّدُ أَمْرًا ضَمِّنِيًّا شَرْعِيًّا – فَرَغَمَ هَذَا التَّحْلِيلِ الْعَقْلِيِّ إِلَّا أَنَّهُ أَيْضًا لَا يُجَدِّنَا فِي صِرَاعِنَا الْحَالِيِّ إِنَّا نَحَاوِلُ امْتَنَالَ الْأَمْرِ الشَّرْعِيِّ، لَا الضَّمِّنِيَّ الْعَقْلِيَّ الَّذِي قَدْ زَعَمَهُ الْمُحَقَّقُ الْخَوَئِيِّ ثُمَّ صَرَّ أَنَّهُ يُسَمِّحُ لِلْمَكْلَفِ أَنْ يَنْوِي الْأَمْرِ الضَّمِّنِيَّ الْمُتَعَلِّقِ بِنَفْسِ الْجَزْءِ – كَالرَّكُوعِ – بَيْنَمَا نَحْنُ – وَفَقًا لِلْكَفَايَةِ وَ الْمُنْتَقِى – قَدْ لَاحَظَنَا «قَالَبَ الْمَرْكَبِ» إِنَّهُ يَنْكَامِلُ مَعَ نَيَّةِ أَجْزَائِهِ مَجَمِعَةً – وَ إِلَّا لَمَّا عُدَّ مَرْكَبًا – وَ لَهُذَا نَسْتَوْجِبُ امْتَنَالَ الْجَزْءِ بِنَيَّةِ أَمْرِهِ الْكُلِّيِّ الْاسْتِقْلَالِيِّ حَتَّمًا.

ففي النهاية، إنَّ المحقق الآخوند لم يُقرَّ بالانحلال إطلاقاً: لا في هذا الحَقل[9] و لا في شتى الحُقول كمبحث «المقدّمات الداخليّة» بل إنَّه لدى التَّحير في «وجوب شرطية عمل للواجب» قد استُنبط البرائة عن وجوب الشرط، نظراً إلى أنَّ «الشرط و المشروط» يُعدان عنصرين مُنفَكِين تماماً فاتَّخذ وجوب المشروط المتيقَن و تَبَرَّى عن الشرط الزائد - و هذا يعني عدم الانحلال إلى أوامر ضمنيَّة. بينما أهل الاحتياط قد اعتبروهما عنصراً موحَداً فاستَوجبوا الاحتياط.

الاعتراضيَّة الثانية لتحقيق الأصول تجاه المحاضرات

ثمَّ أمَّا صاحب تحقيق الأصول استشكاله تجاه المحقق الخوئيَّ قائلاً:

«ثم إنَّ المحقق العراقي - و كذا في (المحاضرات) - قد التفت إلى أن بعض هذه الأوامر الضمنيَّة التي ذكرها متقدَّم على البعض الآخر رتبة، فلما يقول: كبر بقصد الامتثال، الامتثال لأيِّ شيء؛ و هكذا غيره، و جميع هذه الأوامر الضمنيَّة هي بحكم الموضوع بالنسبة إلى الأمر الضمني باليقان بالصلة بقصد الأمر، فهي متقدَّمة عليه في الرتبة، لكنَّ تلك الأوامر الضمنيَّة المختلفة رتبة موجودة بوجودٍ واحدٍ، و كيف يعقل ذلك؟

.... إنَّه لا مورد لذلك إلَّا الاختلاف بالطبع، فلو تقدَّم وجود على وجودٍ تقدَّماً طبيعياً أمكن وجودهما بالوجود الواحد، إلَّا أنَّ الوجود بالذات هو للمتأخر منهما، و المتقدَّم يكون وجوده بالعرض، و لا يعقل غير هذا، مثلاً: المراد بالذات، أي الشيء المقوم للإرادة القائم بالنفس، متقدَّم تقدَّماً طبيعياً على الإرادة، و هي متأخرة بالطبع عن المراد، لكنَّ وجود المراد بالذات بوجود الإرادة وجود بالعرض، و الوجود بالذات هو للإرادة، و كذا المعلوم بالذات - و هو الصورة الذهنية. فإنَّه متقدَّم بالطبع على العلم، إذ قد يكون و لا يكون علمٌ به، و العلم متأخر عنه.

و فيما نحن فيه، قد أصبح الأمر الضمني بالركوع و السجود و... موضوعاً للأمر الضمني بقصد الامتثال، و كلَّ موضوع متقدَّم طبعاً، و الوجود بالذات هو للأمر الضمني بقصد الامتثال، و من المحال وجودهما بوجودٍ واحدٍ، لكون أجزاء المركب في عرضٍ واحدٍ، فلا يعقل وجود الأمر الضمني بوجود الأمر الضمني الآخر (فالوجود الذاتي متأخر رتبة و الوجود العرضي متقدَّم رتبة)

و هذا هو الإشكال الثاني على حلَّ السيد المحقق الخوئي تبعاً للعربي المحقق.»

و نلاحظ عليه بأنَّ مقالته هذه لا محصلَّ له في الإجابة عن المحقق الخوئي، إذ من خلال التقدَّم الطبيعي قد أثبتت الوجود الواحد و رفض الوجود الضمني، و لم يُضف شيئاً خاصاً، فإنَّ أساس «موضوع الوجود الطبيعي» قد استنكره المحقق الاصفهاني مسبقاً قائلاً:

«كما في المعلوم بالذات بالنسبة إلى العلم، فما هو لازم توقف العارض على معروضه هذا النحو من الثبوت، بل المانع من تقويم الحكم لموضوعه، و تقويم موضوعه به أو بما ينشأ من قبل حكمه أنَّ الحكم متأخر طبعاً عن موضوعه، فلو أخذ فيه لزم تقدَّم المتأخر بالطبع، و ملاك التقدَّم و التأخر الطبيعيين أن لا يمكن للمتأخر ثبوت إلَّا و للمتقدَّم ثبوت و لا عكس، كما في الاثنين بالنسبة إلى الواحد، و نسبة الإرادة إلى ذات المراد كذلك؛ إذ لا يمكن ثبوت للإرادة إلَّا و ذات المراد ثابت في مرتبة ثبوت الإرادة و لا عكس؛ لإمكان ثبوت ذات المراد تقرِّراً و ذهنا و خارجا بلا ثبوت الإرادة، و لا منافاة بين التقدَّم و التأخر بالطبع و المعيبة في الوجود، كما لا يخفى»[10]

ثمَّ استَكمل صاحب تحقيق الأصول إشكاله الثالث قائلاً:

«و يرد عليه ثالثاً: إنَّ ما ذكره هنا ينافق كلماته في موارد عديدة من مختاراته في الأصول و الفقه، فهنا يلتزم بتحقق وجودين

واجبين بإيجاد و جعل واحدٍ من الشارع، أما في تلك الموارد فيصرّح بما هو الصحيح من اتحاد الجعل والمجعل، وأنه إذا كان الجعل والإيجاد واحداً فالمجعل والموجد واحد أيضاً، إنما الاختلاف بالاعتبار فقط، فليلاحظ كلامه في الشرط المتأخر، و في التنبية الأولى من تنبّيات الاستصحاب، بل جاء في الاستصحاب بعد استدلال الميرزا بأخبار الحل قوله: لا يمكن إيجاد طوليين بالإيجاد الواحد.»[11]

-
- [1] روحانی محمد. منتقی الأصول. 1. Vol. 425 قم - ایران: دفتر آیت الله سید محمد حسینی روحانی.
- [2] راجع نهاية الدرایة ج 1 ص 325.
- [3] و بالتالي قد عاد محذور دعوة الأمر إلى نفسه، إلا أنّ الأستاذ المجلّ حيث قد استأصل أساس عملية «انحلال الأمر إلى الأوامر الضمنية» وبالتالي لا يتورّط في مأزق، إذ يعتقد أنّ الأمر الكليّ سينعكس على أجزائه - كالقصد - فلا يدعو الشيء إلى نفسه.
- [4] منتقی الأصول ج 1 ص 425.
- [5] الخراسانی المحقق الشیخ محمد کاظم. کفاية الأصول - 73 ص - طبعة مؤسسة آل البيت عليهم السلام.
- [6] الأصفهانی المحقق الشیخ محمد حسین. نهاية الدرایة 2-264 - الطبعة الأولى.
- [7] سماحة آیة الله الشیخ وحید الخراسانی مدّ ظله العالی، حيث قد سرّد صاحب تحقيق الأصول ببياناته قائلاً: « و تنظر شیخنا الأستاذ في هذا الطریق الذي حاصله تعدد الأمر بانحلاله إلى الأوامر الضمنية، فقال دام ظله: إن هذا الانحلال اعتبار عقلي محض، و لا واقعیة له، کي تتحلّ المشكلات عن هذا الطریق، و ذلك: إنه لا توجد أغراض متعددة في المركب الارتباطي، بل الغرض واحد، و إذا كان الغرض واحداً، فالإرادة أيضاً واحدة - لأن وحدتها أو تعددتها تابع لوحدة الغرض و تعدده - و إذا اتحدت الإرادة استحال تعدد الأمر، لأن نسبة إليها نسبة المعلول إلى العلة.» (تحقيق الأصول على ضوء أبحاث ... آیة الله العظمی الوحید الخراسانی مد ظله. 2. Vol. 91 قم مركز الحقائق الإسلامية).
- [8] منتقی الأصول ج 1 ص 425.
- [9] حيث قد هتف قائلاً: «إنما يصح الإتيان بجزء الواجب بداعي وجوبه (الاستقلالي) في ضمن إتيانه (الجزء) بهذا الداعي (أي داعي الوجوب الكلي الاستقلالي) و لا يکاد يمكن الإتيان بالمركب من قصد الامتثال بداعي امثال أمره (نظراً للاستحالة)» (کفاية الأصول ص 73).
- [10] اصفهانی محمد حسین. نهاية الدرایة في شرح الكفاية. 1. Vol. 324 بیروت، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
- [11] تحقيق الأصول على ضوء أبحاث آیة الله العظمی الوحید الخراسانی مد ظله. 2. Vol. 92 قم، مركز الحقائق الإسلامية.